



أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط

الواقع ومبادرات الحل

THE ALGERIAN ECONOMY CRISIS ON THE LIGHT OF FLUCTUATIONS IN OIL PRICES, REALITY AND THE SOLUTION INITIATIVES

د. حسين محمودي Houcine.mahmoudi@univ-msila.dz إلهام غجاتي ilhame.ghedjati@univ-msila.dz

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

تاريخ الاستلام : 05 / 2019/11 ؛ تاريخ المراجعة : 02 / 2020/04 ؛ تاريخ القبول : 14 / 2020/05

الملخص:

ظهرت بوادر أزمة بترولية في السنوات الأخيرة مع بدايات سنة 2014 ، حيث شهدت أسعار البترول انخيار مستمرا، مما أثر سلبا على الاقتصاديات التي تعتمد على عائدات هذه المادة كمصدر أساسي للتمويل، والاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناء بالنظر للمساهمة الكبيرة لعائدات البترول في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية؛ ضمن هذا السياق، وبالإعتماد على المنهج الوصفي و المنهج الإستنباطي، يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري ومدى تأثير متغيراته الكلية بالانخيار الذي شهدته أسعار البترول، مع الوقوف على مجموعة من الحلول التي تساهم في تدليل أو تجاوز أزمة التبعية للنفط. وبالنسبة للدراسة، الإقتصاد الجزائري مطالب أساسا بالتوسع والتنوع في ظل الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة، و ذلك من خلال تشجيع قطاعي الزراعة والصناعة بالإضافة إلى تنمية السياحة والطاقت المتجددة.

الكلمات المفتاحية: أزمة النفط، الإقتصاد الجزائري، مداخل الحل.

تصنيف JEL : E66, N77, Q43

ABSTRACT:

An oil crisis has emerged in recent years in beginning of 2014, when oil prices have been steadily falling, which has had a negative impact on the economies including Algerian one that depend on the revenues of this substance as the main source of funding to financing various economic activities; within this framework, and basing on descriptive and deductive approaches, this study aims to shed light on the reality of the Algerian economy and its affectation by the collapse of oil prices, And come up with a range of solutions that will contribute to undermine or overcome the oil dependence crisis.

Consequently, considering the natural and human resources available, the Algerian economy is asked basically to enlarge and diversify through enhancing agriculture and manufacturing sectors, as well as tourism and renewable energies.

Key words: Oil crisis, The Algerian economy, solution entrances.

JEL classification : Q43,N77, E66

مقدمة:

يُعتبر البترول أحد أهم مصادر الطاقة منذ مطلع القرن العشرين، وتحظى أسعاره باهتمام بالغ من طرف الخبراء والمحللين الاقتصاديين والمسؤولين في الدول المنتجة أو المستهلكة له على حد سواء، وتشكل عائداته مصدرا مهما للتمويل في العديد من الاقتصاديات التي تعرف بالاقتصاديات الريعية، وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد شكل البترول منذ الاستقلال مصدرا أساسيا للتمويل، حيث ترتبط الحركة التنموية للبلد بأسعار هذه المادة بشكل كبير، وقد سعت الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية كهدف أساسي نتيجة التقلبات التي تشهدها أسعار البترول، ورغم الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول خلال مطلع الألفية الثانية إلا أنها عاودت الاختيار بشكل واضح خلال سنة 2014، لتبرز إشكالية تبعية وتعلق الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط وضرورة البحث عن مصادر لإيرادات أخرى نشطة وواعدة لقطاعات مختلفة.

وتشتغل هذه الدراسة على توضيح مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بالاختيار الأخير الذي شهدته أسعار البترول، وكذا الجهود المبذولة لتجاوز هذه الأزمة تحت المشكلة البحثية التالية:

إلى أي مدى أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟ وما هي الحلول المقترحة لتجاوز هذه الأزمة؟

الفرضية الرئيسية للدراسة:

— يؤثر انخفاض أسعار البترول سلبا على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وتفعيل القطاعات الواعدة تمثل أهم المداخل للخروج من الأزمة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال حساسية الموضوع لعلاقته المباشرة بالاقتصاد العالمي والوطني، بالإضافة إلى حالة الاقتصاد الجزائري المهدد بالاختيار خاصة في الفترة الأخيرة، الأمر الذي يدعو إلى الإهتمام بتحليل هذا الوضع والتأكيد على مجموعة من النتائج والحلول مجتمعة للخروج من هذه الأزمة كمساهمة من هذا البحث.

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الآثار التي لحقت بالاقتصاد الجزائري جراء انخفاض أسعار البترول مطلع 2014 وإبراز مختلف الجوانب المتعلقة بهذه المسألة، كما تعمل على جمع المعطيات التي تساهم في رسم صورة واضحة حول موضوع الدراسة والجهود المبذولة لتجاوز هذه الأزمة ومن ثم الوصول لبعض النتائج والاقتراحات المهمة.

الدراسات السابقة: تم الاستفادة من مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث ومنها على وجه الخصوص:

1. مداخلة بعنوان: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ضمن المحور الثاني لتداعيات الأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة بجامعة سطيف حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة يوم 14 ماي 2015، من إعداد الأستاذة: مرتم شطبي محمود، والتي هدفت إلى توضيح الارتباط المباشر بين استقرار الاقتصاد الجزائري واستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على إيراداته من النفط بنسبة كبيرة ما يجعل تقلباته تنعكس بالسلب والإيجاب على القطاعات الأخرى، وهذا يمثل نقطة إلتقاء الدراستين إلا أن هذا المقال كان أكثر دقة وعمق من ناحية واقع كل قطاع بديل لقطاع المحروقات كجزء من المبادرات والحلول المقترحة لتجاوز الأزمة النفطية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

2. رسالة ماجستير بعنوان: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية من إعداد الطالب عيسى مقيلد، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007 حيث هدفت الدراسة إلى إظهار مدى إمكانية الدولة الجزائرية أن تفقد سيطرتها ورقابته على ثرواتها النفطية في ظل التحولات الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري كنتيجة رئيسية للدراسة معرضا لمشاكل حقيقية في ظل هذا التوجه وهي النقطة التي تختلف فيها مع مقالنا، أما من بين أوجه التشابه فإن عنصر من هذه الدراسة يبين مدى مساهمة قطاع المحروقات الجزائري في الاقتصاد الوطني وهو محور معالج في بحثنا بما يخدم البحث.

3. كتاب (لروجر هاورد)، ترجمة (مروان سعد الدين) بعنوان: "نفط إيران ودوره في تحدي الولايات المتحدة الأمريكية"، مصر، سنة 2007، حيث يهدف محتوى الكاتب إلى إظهار الكيفية التي يؤثر فيها النفط في السياسة الدولية، بالإضافة إلى تحديد العلاقات الصراعية والتنافسية والتعاونية بين الدول، إلى جانب التعريف بمدى قدرة الدول المنتجة له على التحكم في الإمدادات والتأثير في الأسعار عن طريق استعمال النفط كورقة ضغط في سياستها الخارجية مركزا على دور إيران، وهو ما يظهر وجه التشابه بين هذا الكتاب وهذه الورقة البحثية في هذا الجانب حيث يتكشف قدرة الجزائر كعضو فاعل من منظمة أوبك لضغط على البلدان نظرا لإنتاجها المعتر لهذه المادة سواء من خلال الزيادة أو النقصان، أما بالنسبة لأوجه الاختلاف فإن الكتاب يقوم بدراسة عامة حول أهمية النفط وتأثيره

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل ————— ص ص. (211-225)

على الاقتصاد العالمي عامة ودور إيران والولايات المتحدة في هذه الدائرة خاصة، أما ورقتنا البحثية فتقوم بإظهار أهمية البترول في الاقتصاد الوطني للجزائر وتأثير انخفاض أسعاره على النمو الاقتصادي ومن هذا المنطلق نحاول إيجاد بدائل لتجاوز هذه الأزمة الاقتصادية.

منهج الدراسة: للوصول إلى الهدف المشار إليه ودراسة مختلف جوانب الموضوع والمتعلقة بمشكلة البحث سنعمد في الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي في التعامل مع المعطيات ذات الصلة بموضوع البحث، مع الاستعانة بالإحصائيات والجداول والبيانات الأخرى المناسبة والمطلوبة، وذلك تحت التقسيم التالي:

1- تقلبات أسعار النفط ومكانته في الاقتصاد الجزائري.

2- تداعيات انهيار أسعار البترول على المتغيرات الكلية للاقتصاد.

3- المبادرات المقترحة للخروج من الأزمة.

1.1. تقلبات أسعار النفط من 1861 إلى 2014:

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم ويكتسب بهذا مكانة رائدة في التجارة الخارجية، وتتميز الأسعار في السوق النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد من التغيرات العالمية سواء السياسية (كالحروب مثلا) أو الاقتصادية (كالعرض والطلب)، ويمكن إبراز ثلاث مراحل رئيسية مرت بها أسعار النفط:

1.1.1. المرحلة الأولى (1861-1883): تعتبر هذه المرحلة بداية اكتشاف النفط كمصدر أساسي للطاقة، فارتفع الطلب عليه مقابل قلة الآبار المكتشفة مما أدى إلى ارتفاع سعره ليصل سنة 1864 إلى حدود 8.06 دولار وهو ما عادل حسب أرقام 2014 أكثر من 120 دولار وهو أعلى سعر وصل له سعر البرميل، وهذا راجع دائما لكون النفط مصدر طاقة جديد له العديد من المزايا مقارنة بالفحم الحجري الذي كان يعتبر أهم مصدر في تلك الفترة، أي أن الطلب الكبير على هذه المادة مقارنة بقلّة العرض منها هو ما ساهم في هذا الارتفاع في سعر البرميل.

2.1.1. المرحلة الثانية (1883-1972): شهدت هذه المرحلة استقرار أسعار النفط حيث نجد نوعا من التوازن بين الطلب المتنامي وتوسع الاكتشافات الحديثة لهذه المادة في مناطق متفرقة من العالم، فتراوح أسعار البرميل بين 0.55 و2 دولار، وهذا رغم مختلف الأحداث التي وقعت فيها وأهمها الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) وكذا أزمة الكساد الكبير في 1929 والتي نلاحظ عندها انخفاض بسيط في الأسعار.

3.1.1. المرحلة الثالثة (1973-2014): تميزت هذه المرحلة بالتقلب الشديد لأسعار البترول حيث أدخلت الأبعاد السياسية إلى سوق النفط، فانطلاقا من أزمة حظر البترول سنة 1973، نجد أن الأسعار ارتفعت بشكل كبير لتقفز من 2.48 دولار سنة 1972 إلى 11.58 دولار سنة 1974 أي بارتفاع قارب 370%، وبالرغم من إعلان نهاية الحظر سنة 1974 إلا أن الأسعار واصلت ارتفاعها، وتبع ذلك حرب الـ 6 أكتوبر والثورة الإيرانية، وهو ما جعل سعر البرميل يصل سنة 1980 إلى مستويات قياسية ببلوغه 36.83 دولار، أعقب ذلك انخفاض الأسعار في مرحلة ما يسمى باختيار الثمانينات وذلك رغم أن منطقة الشرق الأوسط شهدت الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت إلا أن الأسعار بقيت في مستويات منخفضة رغم مكانة هذه الدول في سوق النفط، وانطلاقا من سنة 2001 شهدت الأسعار ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 24.4 دولار سنة 2001 إلى 115.22 دولار سنة 2013 أي بارتفاع قارب 372% في ظرف 13 سنة، وهذا راجع لعدة أسباب منها السياسية وأهمها أعمال العنف في العديد من الدول المنتجة للنفط¹.

بالإضافة إلى استمرار نمو الاقتصاد العالمي وتزايد متطلبات العالم من الطاقة لمقابلة النمو الاقتصادي، وحاجات نمو التعداد السكاني وتطلعات كافة المواطنين في أرجاء العالم للارتفاع بمستواهم المعيشي، وحيث أن البترول هو مصدر الطاقة العملي والاقتصادي المتاح لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية العالمية ورفاهية المجتمعات، ورغم مروره بأزمة الرهن العقاري، وارتفاع معدلات النمو في العديد من الدول المستوردة مما دفع بالطلب العالمي للارتفاع وبالتالي ارتفاع الأسعار².

2.1. الصدمة النفطية لسنة 2014:

شهدت أسعار النفط انطلاقا من منتصف سنة 2014 انخفاضاً حاداً ليصل إلى مستويات قياسية ببلوغه حدود الـ 30 دولار نهاية 2015 وبداية 2016 مع ظهور بوادر استقرار أسعار النفط عند هذه المستويات المنخفضة نسبياً، وإجمالا فقد سعر البرميل منذ جويلية 2014 حوالي 74% من قيمته، فقد كان سعره في البداية 105.6 دولار ليصل في جانفي 2016 إلى 26.5 دولار، وهو ما أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازنتها في وضعية صعبة. ويرجع هذا الانخفاض المتواصل لأسعار المحروقات إلى مجموعتين رئيسيتين:

¹ فوفقة فاطمة، مرقوم كلثوم، 2016، تقلبات أسعار النفط: أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03، السداسي الثاني، ص-ص 21-22.

² جهاد عودة، 2014، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، المكتب العربي للمعارف، مصر، ص 87.

1.2.1. أسباب اقتصادية: وتتمثل أساسا في وفرة المعروض من النفط والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحظر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة، ومع التوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط والغاز الصخريين، وفي المقابل نجد انخفاض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي حيث أسهم ضعف معدل النمو في منطقة اليورو في الصين والبرازيل في التراجع الشديد للأسعار³

2.2.1. أسباب سياسية: ارجع بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء الانخيار الحالي لأسعار المحروقات إلى تفسير سياسي بحت، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان⁴ بعنوان "حرب المضخات" التي بنى فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار البترول والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين، ففي روسيا كان انخفاض أسعار النفط العامل الأبرز في تراجع اقتصادها بـ 4.8% عام 2015 بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار، أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تتعرض لعجز بقيمة 8.6 مليار دولار سنة 2014، حسب المحللين فإن هذه الأوضاع الاقتصادية ستجعل كلا من إيران وروسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي لهما خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية⁵.

ومهما كانت الأسباب فالواقع هو أن لا تعود أسعار النفط لتجاوز 100 دولار للبرميل في أي وقت قريب، وذلك لتوفر المعروض منه سواء التقليدي أو الصخري، لهذا يجب على الدول المصدرة للنفط والمعتمدة عليه أساسا البحث عن حلول عاجلة للخروج من هذه الصدمة لتفادي حالة تآكل المدخرات المحققة وقت ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى إمكانية حدوث أزمات داخلية مثلما يحدث في فنزويلا التي تشهد حاليا بوادر أزمة داخلية حادة نتيجة لانخفاض وارداتها خاصة من السلع الغذائية.

3.1. مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري:

اكتشف البترول لأول مرة في الجزائر سنة 1949 في الجنوب الغربي من البلاد وبدأ الإنتاج من هذه المنطقة عام 1953، وشهدت سنة 1956 أولى الاكتشافات الكبرى في حاسي مسعود في الصحراء الجزائرية حيث اكتشف حقل حاسي مسعود الذي بدأ الإنتاج سنة 1957، وبعد أن نالت الجزائر استقلالها أمتت في 24 فبراير سنة 1971 51% من أسهم شركتي البترول إيراب ERAP وشركة البترول الفرنسية⁶.

ويعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لا يزال بعد أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 96% في المتوسط، وفي الإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح حسب السنوات بين 60% و 75% إضافة إلى هذا تشكل الجبائية البترولية في الجزائر أهم إيرادات الدولة والنظام الجبائي في الجزائر يطبق على الأنشطة التالية⁷:

-التنقيب، البحث واستغلال المحروقات.

-نقل المحروقات عبر القنوات.

-تجميع الغاز الطبيعي ومعالجته واستخراج غاز البترول المميع، والجزائر التي تعد من بين دول عالم الثالث والتي تشكل المداخل البترولية فيها أكثر من 80% من مجموع المداخل الجبائية.

نظرا لهذا الدور الكبير للبترول وقطاع المحروقات كان لابد أن يصاحب ذلك ضخامة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، حيث قامت الحكومة الجزائرية بإبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز العديد من المشاريع كمشروع مصفاة أدرار سنة 2004 بطاقة إنتاجية تصل إلى 600 ألف طن سنويا من البترول، ومشروع هيلوم سكيكدة بدءا من جوان 2005 كما يقدر أن يتم استثمار نحو 80 مليار دولار خلال الفترة 2015 - 2019 لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 225 مليون طن⁸.

يساهم البترول والمحروقات بشكل عام في إجمالي الصادرات الجزائرية بنسبة 98% خلال مرحلة الثمانينات وهذا رغم أزمة انهيار أسعار البترول وأواخر تلك المرحلة (1986) وما نتج عنها من أضرار بليغة لحقت بالاقتصاد الجزائري، ورغم الجهود المبذولة لتحقيق هدف تقليل التبعية لقطاع المحروقات إلا أن هذا القطاع ظل يحتل نسبة تتراوح بين 97% و 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية على مدى السنوات الأخيرة منذ سنة 2000 والتي تمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، هذا رغم التحسن الكبير لأسعار البترول والمحروقات بشكل عام والتي كان يجب أن تستغل لتطوير باقي القطاعات التي يمكنها أن تساهم في تنويع

³سعيد فاطمة الزهراء، مؤتمر في أكتوبر 2015، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية (1990-2015) وأهم العوامل المؤثرة فيها، مداخله، جامعة المدينة، الجزائر، ص 10

⁴Thomas L. Friedman, October, 14, 2014, a Pump War? New York Times, USA.

⁵محمد الرميحي، أوهام أسباب انخفاض أسعار النفط، العربية.نت، مقال منشور بتاريخ 2014/12/30 على الموقع

<http://www.alarabiya.net/ar/politics/2014/12/20.html> visité le 05.06.2019

⁶محمد خنتاوي، 2010، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار النفائس، لبنان، ص 91.

⁷مراس محمد، 2012، الأثر المباشر وغير المباشر للجبائية البترولية والعادية على نمو الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 10، ص 153.

⁸بوريش أحمد، 7-8 أبريل 2015، تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الأول حول السياسات الاستعمارية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الحاجيات الدولية، جامعة سطيف، ص 07.

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل ————— ص ص. (211-225)

الصادرات الجزائرية، وتساهم أموال الربع البترولي بقدر كبير جدا من الناتج الإجمالي الجزائري خصوصا بعد سنة 2010 وذلك راجع للتحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول وهي أيضا تغطي جزء كبير جدا من النفقات العامة للدولة إذ تدر على الخزينة العمومية أكثر من 12 % من إجمالي إيراداتها السنوية، كما تلعب دور غير مباشر في دعم الأجور وتمويل الاستهلاك ودعم مختلف قطاعات الاقتصاد بمختلف أنواعها، رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية إلا أن البترول ظل يشكل المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر لتلبية حاجياتها، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات أسعار البترول وأزماته.

ورغم تعدد التقلبات التي تشهدها أسعار البترول إلا أن أشد أزمة شهدتها هذه المادة وكان لها أثر كبير على الاقتصاد الجزائري هي أزمة 1986 التي أدت إلى تحولات اقتصادية جوهرية نتيجة العجز الذي شهدته الميزانية العامة الذي لم تقتصر آثاره على الجانب الاقتصادي والمتمثلة في اللجوء إلى المديونية إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانحيار سعر البرميل الواحد ووصله أقل من 13 دولار للبرميل مما أدى إلى انخفاض العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة وخسارتها ما يقارب مبلغ قدره 500 مليون، وأصيب الميزان التجاري بعجزا كبيرا قدره 6589,45 مليون دينار خلال نفس السنة، أما ميزان المدفوعات فقد سجل هو الآخر عجزا قدره 15 مليار دج⁹، وبعد التعافي الطفيف الذي شهدته الأسواق العالمية عاودت بوارد الأزمة بالظهور مطلع سنة 1998 حيث انخفضت الأسعار إلى ما دون 13 دولار للبرميل مما أدى إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر بـ 2.871 مليون دولار كما سجلت الميزانية العامة عجزا قدر بـ 1.849 مليون دولار¹⁰، وأدى الاعتماد الكبير على المحروقات إلى استنزاف هذه الثروة غير المتجددة، حيث يبدو جليا انخفاض الإنتاج عبر السنوات، فتراجعت كميات الإنتاج من 2008 إلى منتصف 2009 ما يقارب 1400 ألف برميل، ليشهد هذا الإنتاج انخفاضا مستمرا مع مطلع الألفية ليقترب 1150 ألف برميل سنة 2016، ورغم أن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية خلال تلك الفترة قد غطى على نقص الإنتاج إلا أنه تفاقم بمجرد بداية انهيار الأسعار في أوائل 2014، حيث أن مداخيل البترول والغاز سنة 2018 كانت 33.6 مليار دولار بعد أن كانت في 2017 تقدر بـ 32.3 مليار دولار وفي 2016 كانت في حدود 27.7 مليار دولار¹¹، وتستدعي هذه الوضعية إيجاد بدائل للطاقة حيث أصبح الانتقال إلى الطاقات المتجددة حتمية ضرورية تفرضها المتغيرات الدولية خصوصا مع توفر المؤهلات الهائلة في هذا المجال.

إضافة إلى ما سبق، فإن كل المؤشرات ذات الصلة بقطاع المحروقات تفيد بأن أعراض المرض بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث ممارسة حقن الربع البترولي في الاقتصاد أثرا سلبيا على باقي القطاعات، والنتيجة التي نخلص إليها أن أعراض المرض موجودة في الاقتصاد الجزائري وزادت حدتها مع انخفاض أسعار البترول وتقلص الربع البترولي مما أدى إلى تأزم واحتلال في وضعية الاقتصاد الكلي.

2- تداعيات انهيار أسعار البترول على المتغيرات الكلية للاقتصاد.

إن السمة البارزة التي يمكن استخلاصها من خلال تحليل تطورات أسعار النفط هي التذبذبات الكبيرة وعدم الاستقرار الذي لازم حركة هذه الأخيرة، وبدون شك فإن هذا التقلب في أسعار النفط لا يمكن أن يمر دون أن يترك آثاره السلبية على اقتصاديات الدول التي يمثل النفط عماد شؤونها الاقتصادية والمحرك الأساسي لعملية التنمية فيها مثل الجزائر.

1.2. أثر انهيار أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة: تعتبر الإيرادات المالية شديدة الحساسية اتجاه تقلبات أسعار النفط في بلدان أحادية المورد وعلى اعتبار أن تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات في أسعار هذا الأخير يؤثر حتما على حصيلة الجباية البترولية ومن ثم على رصيد الميزانية.

جدول رقم (01) يوضح: تطورات الميزانية العامة تبعا لتطورات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2007-2016.

⁹هاشم جمال، 2015، السوق البترولية العالمية وانعكاسها على الجزائر، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، ص 24.

¹⁰مصطفى بن ساحة، 2015، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، ص 28.

¹¹أمين جميل، 3 نوفمبر 2017، وسط تفاؤل بارتفاع أسعار النفط: توقعات بارتفاع إنتاج النفط والغاز الجزائري، 06.06.2019، www.eldjazaironline.net visite le

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل ————— ص ص. (211-225)

الوحدة: مليون دج.

السنة	إجمالي الإيرادات	إيرادات الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية من إجمالي الصادرات	إجمالي النفقات	رصيد الميزانية	سعر النفط السنوي (دولار/برميل)
2007	1949050	937000	48.7	3108569	1281954-	74.66
2008	2902448	1715400	59.1	4191051	1381158-	98.96
2009	3275362	1927000	58.8	4246334	1113701-	62.35
2010	3074644	1501700	48.9	4466940	1496476-	80.35
2011	3489810	1529400	43.8	5853569	2468847-	112.92
2012	3804030	1519040	39.9	7058173	3246197-	111.49
2013	3895315	1615900	41.48	6024131	2205945-	109.38
2014	3927748	1577730	40.1	6995769	3185994-	99.68
2015	4552542	1722940	37.9	7656331	3172340-	52.79
2016	5011581	1682550	33.58	7279494	2343735-	44.28

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية من 2007 إلى 2016 لكل من : وزارة المالية ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عجز الموازنة العامة قد أصبح ظاهرة مستمرة على طول الفترة 2007-2016 وذلك بسبب عدم الاستقرار الذي تعرفه السوق النفطية فانخفاض أسعار النفط يفضي إلى انخفاض الإيرادات النفطية من جهة، وفي الوقت ذاته لم يجري تخفيض مماثل للإنفاق العام ليتناسب مع انخفاض الإيرادات من جهة ثانية، نلاحظ تسجيل عجز في الموازنة العامة وصل إلى (- 3246197) في سنة 2012 ، بالرغم من الارتفاع المسجل في جانب الإيرادات العامة خصوصاً الموارد العادية التي وصلت 2284990 مليون دينار وأصبحت تمثل تقريبا 60% من إجمالي الإيرادات وهذا راجع إلى الارتفاع في الضرائب على الخدمات والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات في الوظائف العمومي، إلا أن هذا العجز يرجع أساساً إلى الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي الذي وصل إلى 7058173 مليون دينار سنة 2012 بفعل القفزات السعرية التي عرفتها أسعار النفط حيث وصلت إلى 111.49 دولار/البرميل خلال نفس السنة وكان لها الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري وزيادة الإيرادات العامة للدولة وتنشيط اقتصادها وزيادة المشاريع الاستثمارية لدفع عجلة التنمية كتحسين برنامج توطيد النمو 2010-2014¹².

وبالرغم من انزلاق أسعار النفط في منتصف 2014 إلى مستويات متدنية إلا أن الجزائر واصلت سياساتها التوسعية للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، ل يتم بذلك تسجيل عجز موازني قدر بـ (- 3185994) مليون دينار، ويعود ذلك إلى استمرار ارتفاع النفقات العامة حيث ارتفعت بـ 16% عن سنة 2013 خصوصاً مع اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي 2015-2019 من طرف الحكومة. بحكم استمرار تدني أسعار النفط سنة 2015 و 2016 في حدود 52.79 و 44.28 على التوالي، تم تسجيل عجز موازني قدر بـ (- 2343735) مليون دينار سنة 2016 مقابل (- 3172340) مليون دينار سنة 2015 ، وقدرت إيرادات الميزانية سنة 2015 بـ (4552542) مليون دينار مقابل 3927748 مليون دينار سنة 2014 مسجلة بذلك زيادة قدرها 624794 مليون دينار بارتفاع 15.9 % ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة الجباية البترولية بـ 145210 مليون دينار بارتفاع 9¹³%.

بالنسبة لعام 2018 فإن النفقات فاقت 8600 مليار دينار وبلغ العجز نسبة 11% وقررت الحكومة تمويل العجز عن طريق برنامج تمويل غير تقليدي، والذي يعتمد على طباعة النقود والذي وفر أكثر من 1800 مليار دينار أي حوالي 15 مليار دولار¹⁴.

2.2. أثر انهيار أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات: تتأثر موارد صندوق ضبط الإيرادات بأسعار النفط بشكل كبير، فأي تغير يحصل في مستويات أسعار النفط يفضي إلى تقلب في تدفقات موارد الصندوق على اعتبار أنه يمول مباشرة من فائض إيرادات الجباية البترولية، وإن الهدف الأساسي للصندوق هو تغطية العجز في الموازنة العامة، ويمكن توضيح انعكاسات انهيار أسعار النفط على موجودات الصندوق في الجدول الموالي:

¹² شليحي الطاهر، 2016، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول-حالة الجزائر 2000-2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، ص 39.

¹³ قروود علي، كزير نسرين، مرغاد سناء، ديسمبر 2017، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة-دراسة حالة السعودية والجزائر-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية،

خنشلة، العدد الثاني، ص 211.

¹⁴ محمد عليا، 25 سبتمبر 2018، حتى لو تجاوزت 90 دولار للبرميل: الجزائر لن تستفيد كثيراً من ارتفاع أسعار النفط، www.tsa-algerie.com, visité le 06.06.2018.

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل ————— ص ص. (211-225)

جدول رقم (02) يوضح: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2007-2016.

الوحدة: مليون دينار.

السنة	إجمالي موارد الصندوق	رصيد الميزانية	تمويل عجز الميزانية	تسيقات بنك الجزائر	المديونية العمومية	رصيد الصندوق في نهاية السنة
2007	4669893	1281954-	531952	607956	314455	3215530
2008	5503690	1381158-	758180	0	465437	4280073
2009	4680747	1113701-	364282	0	0	4316465
2010	5634775	1496476-	791938	0	0	4842837
2011	7143157	2468847-	1761455	0	0	5381702
2012	7917011	3246197-	2283260	0	0	5633751
2013	7695982	2205945-	2132471	0	0	5563511
2014	7373831	3185994-	2965672	0	0	4408159
2015	4960351	3172340-	2886505	0	0	2073846
2016	2172396	2343735-	1387938	0	0	784458

المصدر: بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للتنبؤ والسياسات بوزارة المالية لعام 2016.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات ظل في ارتفاع مطرد من سنة 2007 حيث سجل 3215530 مليون دينار إلى سنة 2013 أين سجل 5563511 مليون دينار لينخفض رصيد الصندوق بعد ذلك إلى 4408159 مليون دينار سنة 2014 أي بنقصان قدر بـ 26 % مقارنة بسنة 2013، ليستمر التراجع في رصيد الصندوق سنة 2015 حتى وصل إلى 784458 سنة 2016 والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى انخفاض مداخيل الصندوق من الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للصندوق بالإضافة إلى ارتفاع قيمة السحوبات منه الموجهة بالأساس إلى تمويل العجز الموازي والتي بلغت ما يقارب 91 % من التغطية، حيث كانت قيمة المسحوبات التي توجه كلياً لتغطية عجز الموازنة العامة في تزايد مستمر، وهو ما يبرز الدور الكبير الذي يلعبه الصندوق في الحفاظ على استقرار الموازنة، كما أنه نتيجة لانهيارات أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من منتصف 2014 تراجعت العائدات البترولية مما ضاعف الضغوطات على صندوق ضبط الموارد حيث بلغ رصيده جراء السحوبات مقدار 784458 مليون دينار سنة 2016، وهو الأمر الذي يخالف تعديل 2006 الذي قامت به الحكومة والذي يوضح أن صندوق ضبط الإيرادات يقوم بتمويل عجز الموازنة دون أن يقل رصيده عن 740 مليار دينار¹⁵. وفي سنة 2017 تواصلت السحوبات من الصندوق حيث بلغت 9.41 مليار دولار وبلغ رصيد الصندوق 1042.6 مليار دينار نحو 9.52 مليار دولار، وعليه لن يقوى الصندوق على مواجهة العجز كون رصيده لم يتجاوز 100.9 مليار دينار نهاية 2018 ما يعادل 920.93 مليون دولار¹⁶.

3.2. أثر انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري: يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة للتغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، وفي ظل هيمنة النفط على هيكل صادرات الجزائر، فإن نتيجة رصيد الميزان التجاري ما هو إلا انعكاس لتقلبات أسعار النفط التي تمارس أثراً سلبياً على عائدات صادرات المحروقات التي تمثل حجر الزاوية لبنية الاقتصاد الجزائري وسلعة إستراتيجية ذات عوائد مالية كبيرة، كونها تمثل ما نسبته 97.5 % من الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري، و مما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (03) يوضح: تطور رصيد الميزان التجاري تبعاً لأسعار النفط خلال الفترة 2011-2016.

الوحدة: مليون دولار.

السنة	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	سعر النفط السنوي (دولار/برميل)
2011	2062	71427	73489	47247	26242	112.92
2012	2062	69804	71866	50376	21490	111.49
2013	2957	62960	65917	55028	9946	109.38
2014	2582	60304	62886	58580	4306	99.68
2015	5088	32699	37787	51702	17034-	52.79
2016	1781	27102	28883	46727	17844-	44.28

المصدر: بالاعتماد على تقارير وزارة المالية، والتقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

¹⁵فوقرة فاطمة، بوفليح نبيل، 2017، انعكاسات الأزمة النفطية لـ 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: صندوق ضبط الإيرادات، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع11، ص157.

¹⁶كامل الشيرازي، تآكل صندوق ضبط الإيرادات نهاية 2018، www.echoroukonline.com visite le 03.06.2019.

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل — ص ص. (225-211)

يتبين من الجدول أعلاه الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري واعتماده بشكل كلي على عائدات صادرات المحروقات التي تتقلب نتيجة أسعار النفط في السوق العالمية، فالملامح تراجم أداء صادرات المحروقات من 71427 مليون دولار سنة 2011 إلى 32699 مليون دولار سنة 2015، ويرجع ذلك إلى الاتجاه التنافسي المستمر في مستويات أسعار النفط من 112.92 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 44.28 دولار للبرميل سنة 2016، أما في ما يخص الصادرات خارج المحروقات فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال.

كما تشير بيانات الجدول إلى الانخفاض في قيمة الواردات سنة 2015 التي بلغت 51702 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 التي قدرت بـ 58580 مليون دولار أي بانخفاض ما يقارب 7 مليارات دولار، وقد ساهم هذا الوضع قيد التنفيذ ابتداء من سنة 2015 للتدابير الهادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات، وفي ضوء هذه التطورات سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2015 أول عجز بعد أكثر من 18 سنة من الفوائض المتتالية¹⁷. وبالنظر للمستقبل، رجح العديد من الخبراء الاقتصاديين إلى أنه في الأعوام العشرة المقبلة ستعرض الدول النفطية لمزيد من المشاكل الاقتصادية إذا لم توسع استثماراتها، معتمدين في هذا التوقع على بيانات الاكتشافات الجديدة الموجودة لدى الغرب وبخاصة الغاز الصخري الذي سيؤدي إلى تراجع أسعار الطاقة عموما، لاسيما النفط والغاز مما سيؤثر لاهماله على ميزانيات الدول على المدى القصير والبعيد.

4.2. أثر انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي: شهد الناتج الداخلي الخام ارتفاعا متواصلا من سنة 2001 إلى 2008 حيث انتقل من 422711300 إلى 1104370340 وقد عرفت سنة 2008 ذروة الارتفاع في الناتج نتيجة الزيادة الكبيرة التي عرفت أسعار البترول في نفس السنة، ولكن سرعان ما شهد انخفاضا محسوسا سنة 2009 بـ 9.74% نتيجة انخفاض في القيمة المضافة لقطاع المحروقات وهو ما يعكس الارتباط القوي جدا لتقلبات قيمة الناتج الجزائري بالمحروقات، والذي بدوره ارتبط بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع الطلب بسبب الأزمة المالية العالمية التي ظهرت ابتداء من المنتصف الثاني لسنة 2008، حيث انتقل متوسط سعر برميل النفط الجزائري من 99.9 دولار سنة 2008 إلى 62.3 دولار سنة 2009، وتم تسجيل عودة ارتفاع في الناتج ابتداء من 2010-2012 وذلك بفضل ارتفاع القيمة المضافة للمحروقات دون مساهمة أي من القطاعات المتبقية، حيث انتقل متوسط سعر البرميل من 80.2 دولار سنة 2010 إلى 111 دولار سنة 2012.

حافظ الناتج على هذا النمو ورجع إلى الانخفاض مجددا سنتي 2013 و 2014 إلى أن وصل إلى مستوى جد ضعيف خلال سنة 2015 ودخول الاقتصاد الجزائري في حالة ركود، متأثر بشكل مباشر بانخفاض أسعار البترول سنة 2014 وبالتالي انخفاض مداخيل المحروقات¹⁸.

لقد أفرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن الأزمة السياسية في الجزائر ستعمق التحديات الاقتصادية والمالية في البلاد، والوضع الاقتصادي الذي تدهور منذ الهزة التي شهدتها أسعار النفط في 2014 باعتبار الجزائر عضوا في منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك ومن كبار موردي الغاز لأوروبا حيث ارتفع عجز الموازنة لما يفوق 15 بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة 2014، وقدر العجز بـ 7 بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة 2018 على الرغم من ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

3- الحلول المقترحة للخروج من الأزمة:

شكل ارتفاع أسعار البترول مع مطلع الألفية الثانية وضعا مريحا للدول الريعية ومن بينها الجزائر، حيث شهدت الإيرادات العامة التي يشكل البترول مصدرها الأساسي تزايدا ملحوظا، ورغم البجوحة المالية التي عاشتها الجزائر خلال السنوات الماضية وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي، إلا أن هذا لم يستغل عقلانيا لتطوير القطاعات المساهمة في الاقتصاد خارج المحروقات؛ وفيما يلي صورة عامة حول القطاعات التي يعول على تطويرها للخروج من الأزمة:

1.3 قطاع الفلاحة: يعتبر قطاع الفلاحة أول القطاعات المعول عليها لتوفير تنوع اقتصادي خارج المحروقات وتحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر أولوية ملحة، لذا سعت الجزائر على غرار باقي الدول إلى محاولة تدارك النقص الحاصل في المجال الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي من خلال مجموعة من السياسات والمخططات التي كان آخرها سياسة التجديد الفلاحي والريفي وذلك في إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة 2009-2014 كمسعى لتطوير القطاع¹⁹، والأمر لم يتوقف هنا بل تم تسطير خطط لتطوير القطاع ضمن خطة الفلاحة 2019 التي تركز على معدل نمو للقطاع في حدود 5% مع محاولة تحقيق الاكتفاء من الحليب والقمح اللذان يشكلان النسبة الكبيرة من الواردات الغذائية التي تمول أساسا من عائدات البترول، كما تسعى هذه الخطة إلى توفير ما يقارب 1.5 مليون وظيفة في قطاع

¹⁷ التقرير السنوي لبنك الجزائر، نوفمبر 2016، التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 63.

¹⁸ بودبودة زهرة، بوعصيدة محمد، جانفي 2018، دراسة تحليلية لمصادر واستخدامات الناتج الداخلي (PIB) وارتباطه بقطاع المحروقات للفترة (2001-2015)، مجلة الدراسات التسويقية

وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، ص-ص 138-139.

¹⁹ القانون 8-16 المؤرخ في 3 أوت 2008: المتضمن للتوجيه الفلاحي حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في 08 أوت 2008، ص 06.

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل — ص ص. (211-225)

الفلاحة²⁰، ويعتبر التطور الذي شهدته بعض الشعب الفلاحية مثل البطاطا في واد سوف مثال مخفز لمدى نجاح قطاع الفلاحة في المساهمة بالخروج من الأزمة البترولية، إذا ما تم تطبيق مخطط الفلاحة 2019 بفعالية على أرض الواقع.

من ناحية أخرى، لقد كشف وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزغي خلال الندوة الصحفية التي أقيمت على هامش المعرض الدولي لتربية المواشي والعتاد الفلاحي في طبعته 18، عن تحقيق الجزائر لنسبة 70 بالمائة من الأمن لغذائي وتلبية احتياجات السوق الوطنية من المنتوج الفلاحي بما يمهد تدريجيا للتوجه نحو الاكتفاء الذاتي، وذلك جراء تخصيص الحكومة لاعتمادات مالية ضخمة بلغت 3000 مليار دج موجهة للتنمية الفلاحية عبر عصرة الزراعة وتطويرها، تم إضافتها إلى استثمارات القطاع الخاص في مختلف الشعب الفلاحية، وأكد الأهمية الإستراتيجية التي توليها الحكومة لقطاع الفلاحة بمهدف الرفع من مردودية الإنتاج الوطني لترقيته وترقية حجم الصادرات نحو الخارج، بما يرفع من قيمة المداخيل خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى وضع معالم فلاحة عصرية، وأشاد الوزير ذاته في سياق ذي صلة بالإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي والتي بدأ العمل بها منذ سنة 2000 عبر برنامج التنمية الفلاحية الناجع مما سمح بتسجيل نسب نمو لبعض المنتجات والشعب الفلاحية مابين 200 إلى 300 بالمائة، ناهيك عن تسجيل تطوير الناتج الداخلي الخام من 8 بالمائة إلى 12.3 بالمائة خلال 2017، فضلا عن تسجيل نتائج محسوسة في القيمة الإنتاجية التي قفزت من 359 مليار دينار حينما كانت الجزائر تستورد كل المواد والمنتجات من الخارج إلى 3060 مليار دينار في سنة 2017²¹

2.3. قطاع السياحة: يمثل قطاع السياحة أحد أهم روافد الاقتصاد الجزائري ومن القطاعات التي يمكن التعويل عليها كأداة للتنوع والخروج من دائرة الرك، ذلك أن العديد من الخبراء يجمعون على أن القطاع السياحي يعتبر مصدرا مهما يمكن التعويل عليه لحل أزمة الاقتصاد الجزائري، مع العلم أن هذا التوجه ليس استثناء، حيث تلقى السياحة اهتمام متزايدا من طرف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويساهم القطاع بشكل ضئيل جدا في الناتج الكلي للجزائر لا تكاد تتراوح بين % 3.3 سنة 2014 و % 3.5 سنة 2015 رغم المؤهلات الكبيرة المتوفرة، وكمحاوله للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر، وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية فقد تم تسطير المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، ويتعلق هذا المخطط بآفاق 2030 من أجل تنمية السياحة بالجزائر، حيث يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تنتهها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة، حيث يضم المخطط كهدف أول وأساسي ترقية اقتصاد بديل للمحروقات ضمن خمسة أهداف أخرى، ومن خلال هذا يمكن أن تعوض السياحة جزءا كبيرا من مداخيل العملة الصعبة بدل المحروقات مما يساهم لا محالة في الحفاظ على توازن احتياطات الصرف الأجنبي التي استنزفت مؤخرا²².

ويعتمد إعداد المخطط SDAT 2030 على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية، الجهوية والوطنية، وقد سمح هذا النقاش بإبراز وشرح الرهانات الكبرى واتجاهاتها على الصعيدين الوطني والدولي، ويمكن عرض مراحل إعدادة من خلال التقرير العام المخطط من ستة كتب: **الكتاب الأول:** تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، **الكتاب الثاني:** المخطط الإستراتيجي-الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، **الكتاب الثالث:** الأقطاب السياحية السبعة لامتياز (pot)، **الكتاب الرابع:** تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية -المخطط العملي-، **الكتاب الخامس:** المشاريع ذات الأولوية السياحية، **الكتاب السادس:** الخلاصة العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

جدول رقم (04) يوضح: الأهداف المادية للمرحلة 2008-2015.

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 الى 2000
مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 61.

ولتحقيق هذه الأهداف يعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على عدة برامج في شكل خطوط توجيهية: **الخط التوجيهي الأول:** نحو إقليم مستدام، **الخط التوجيهي الثاني:** خلق حركية إعادة توازن الإقليم، **الخط التوجيهي الثالث:** ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم، **الخط التوجيهي الرابع:** تحقيق العدالة الإقليمية،

²⁰وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، مخطط الفلاحة 2019، 2019. 09.06. visite le www.minagri.dz

²¹الجزائر حققت 70 بالمئة من أمنها الغذائي، www.elmihtar.com visité le 09.06.2019

²²صورة مساني، 2018، الاستثمار السياحي بديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول حالة الجزائر للفترة 1995-2014، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في ع الاقتصادية، ج فرحات عباس، ص 230.

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل — ص ص. (211-225)

الخط التوجيهي الخامس: ضمان حكم إقليمي راشد. بالإضافة إلى مخططات أخرى تقوم بها الحكومة لإنعاش سوق السياحة الجزائري منها: مخطط وجهة الجزائر، مخطط الأقطاب السياحية للامتياز، مخطط الشراكة العمومية- الخاصة، مخطط تمويل السياحة.

جدول رقم (05) يوضح: القرى السياحية المراد إنجازها في إطار المخطط التوجيهي 2030.

الأقطاب	اسم المشروع	المستثمر	الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية مسيدة	الشركة الإماراتية ELLC	2440
	القرية السياحية سيدي سالم	الشركة السعودية سيدار	4938
	القرية السياحية اقريون بجاية	سيفيتال	1282
	القرية السياحية صيران بومرداس	الشركة الإماراتية ELLC	2697
القطب السياحي شمال وسط	القرية السياحية ميدسة بومرداس	الشركة الأمريكية التونسية سياح	17510
	القرية السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC والمجموعة الكويتية	5985
	القرية السياحية موريي الجزائر	المجموعة الإماراتية EMIRAL	2004
	القرية السياحية الساحل الجزائر	شركة التنمية الفندقية الجزائرية	460
	القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الإماراتية القدوة	360
	القرية السياحية زلالدة	الشركة السعودية سيدار	6885
	القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الإماراتية اعمار	1240
	القرية السياحية واد بلاح سيزاري تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
	القطب السياحي دنيا الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC	1000
	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	5900
	هيلوس كريستيل وهران	إقامة هيليو فرنسا	220
	موسكارد تلمسان	الشركة الإماراتية ELLC	732
القطب السياحي جنوب	قصر ماسين تيميمون-أدرار	مجموعة الجنوب	92
المجموع			55166

المصدر: www.mta.dov.dz، تاريخ النسخ 19-06-2019 على الساعة 14.28 د.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن نصيب الأقطاب الشمالية يحضن بحصة الأسد فيما يخص عدد القرى السياحية بحيث يقدر العدد بـ 18 قرية، وهذا ما يترجم التركيز على السياحة الساحلية، في حين لاحظنا إهمال المناطق الجنوبية بحيث يكاد يكون نصيبها من القرى السياحية معدوم ، وهذا بالرغم من أن مساحة الجنوب تمثل 70% من مساحة الجزائر بالإضافة إلى احتوائها على مناطق سياحية إن استغلت استغلالا رشيدا وبطريقة جيدة يمكنها أن تعود بإيرادات مهمة للدخل الوطني الجزائري.

جدول رقم (06) يوضح: الحاضرة الفندقية الوطنية في الجزائر.

فئة الصنف	2013	2014	2016
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الأسرة
الفنادق 5 نجوم	08	4242	6734
الفنادق 4 نجوم	05	1600	2810
الفنادق 3 نجوم	38	5775	7045
الفنادق 2 نجوم	46	4605	4425
الفنادق 1 نجمة	149	10639	11295
الفنادق بدون نجمة	156	8406	8533
إقامة سياحية 2 نجمة	02	384	384
إقامة سياحية 1 نجمة	01	313	313
موتيل/نزل طريق 2 نجمة	02	93	93
موتيل/نزل طريق 1 نجمة	01	30	30
نزل ريفي 2 نجمة	01	16	16
نزل ريفي 1 نجمة	01	20	20
قرى العطل	-	01	274
نزل مفروش "وحيد الصنف"	03	91	91
نزل عائلي "وحيد الصنف"	10	426	426

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل _____ ص ص. (225-211)

محطة استراحة"وحيدة الصنف"	06	170	06	170	06	170
هياكل أخرى موجهة للفدقة	196	3981	196	9381	196	9381
في طريق التصنيف	549	52613	555	52886	566	55380
المجموع	1176	98804	1185	99605	1231	107420

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات السياحة 2014، ص 09، وإحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

إن المتتبع لتطورات الخطيرة الفندقية الوطنية في الجزائر، يجد أنها في الأوس القريب عرفت عجزا في هياكل الاستقبال وعراقيل كبيرة تحول دون اكتساب الفنادق لسمعة وصورة راقية تعكس جودة الخدمة التي يفترض أن تتميز بها، ويعود ذلك إلى تميش القطاع بشكل رهيب وعدم الاهتمام به من طرف الوزارة الوصية، واعتباره قطاع غير حيوي أو ثانوي وذلك بحكم وجود قطاع المحروقات، لكن مع السياسة الجديدة المتبعة من قبل الحكومة بدأت في إعطاء ثمارها وهذا من خلال تزايد عدد مؤسسات الإيواء السياحي بمختلف أصنافها بين أواخر سنتي 2013 و2014، وفي سنة 2016 من الجدول أعلاه نلاحظ تزايد ملحوظ لكل من عدد الفنادق والأسرة على التوالي لتصل إلى أرقام جد هائلة 1231 و107420.

جدول رقم (07) يوضح: مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1.5	1.5	1.4

المصدر: صحراوي محمد تاج الدين، السبتي وسيلة، السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 64.

الملاحظ و المتتبع لحصيلة الإيرادات المتأتية من قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بلغة الأرقام تنحصر في المجال من 1.4 إلى 1.6 لكل سنة على امتداد الفترة 2008-2015، فهي نسبة مستقرة و لا ترتقي إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى الجهود المبذولة و الموارد المخصصة و المتوفرة للنهوض بهذا القطاع، كما ان نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي للدول المجاورة و المشابهة من ناحية الامكانيات كالمغرب و تونس تفوق 15% و هو ما يشير إلى الفرض الضائعة لاستغلال هذا القطاع بالنسبة للجزائر

جدول رقم (08) يوضح: تطور الإيرادات السياحية وعدد العاملين للقطاع في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات السياحية(مليون دولار)	325	266	2019	208	196	230	258	304
معدل التغير %	-	18.55-	17.66-	5.02-	5.76-	17.34	12.17	17.82
عدد العاملين	182000	198000	213000	220000	224028	256775	261289	/

المصدر: ²³ بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية للسنوات 2008 إلى 2015.

وهي أرقام جد ضئيلة وضعيف إذا ما قورنت بالمقومات السياحية في الجزائر، والإمكانات الضخمة المخصصة لتطوير هذا القطاع واعتباره أحسن بديل لقطاع الريعي، وهو ما تصبو إليه الحكومة والقائمين على القطاع، من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عن طريق إنشاء العديد من المدارس والمعاهد لتكوين وتأهيل الموارد البشرية لما لها من دور في تسيير الفنادق والمركبات السياحية وتحسن جودة الخدمات، ودمجهم في سوق العمل السياحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإعطاء القطاع السياحي في الجزائر صبغة ونفس جديدين.

3.3. قطاع الصناعة: يعتبر تشكيل قاعدة صناعية متينة ومتنوعة هدفا منشودا من طرف السلطات الجزائرية منذ وضع الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجزائرية، حيث ورد في ميثاق طرابلس سنة 1962، أن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من أجل فلاحه متطورة، على هذا الأساس منحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب، وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة²⁴، ورغم كل الجهود المبذولة من شراكة وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية خاصة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر شريك استراتيجي تسعى الجزائر من خلاله إلى الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى تعزيز التنافسية لدى المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة التي تتعرض لها خاصة في ظل منطقة التبادل الحر 2017 إضافة إلى رغبة الجزائر في توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتوسيعها، إلا أن قطاع الصناعة ظل على حاله.

جدول رقم (09) يوضح: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2016.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة	6.7%	8.3%	10.3%	8.2%	7.5%
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة	9.8%	5.9%	8.6%	7.4%	7.9%

²³إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية للسنوات 2008 إلى 2015.

²⁴Projet de programme , juin 1962, pour la réalisation de la révolution démocratique populaire-adoptée à l'unanimité par le C.N.R.A ,Tripoli .

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل _____ ص ص. (225-211)

المصدر: تقارير بنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات المعنية.

بعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في حدود 18% سنوات السبعينيات نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، حيث سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة 10.3% لتتخفص النسبة سنة 2010، لتعاود الارتفاع سنة 2012، ثم تتخفص سنة 2013، وارتفعت سنة 2014، وانخفضت سنتي 2015 و2016، ويعود هذا إلى تقلص عدد المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة بما فيها الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة سطرت برنامجا للرفع من معدل هذه المساهمة إلى نسبة تتراوح بين 8 إلى 10% في آفاق 2020.

جدول رقم (10) يوضح: تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي بالآلاف خلال الفترة 2007-2016.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
السكان النشطون	10514	10801	10544	10812	10661
العمالة في القطاع الصناعي	522	530	1194	1337	1367
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
السكان النشطون	11423	11964	11453	11932	12117
العمالة في القطاع الصناعي	1335	1407	1290	1377	1465

المصدر: تقارير بنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات المعنية.

تسعى السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي، حيث تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع من خلال إستراتيجية وطنية تطمح بالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام للنهوض بالقطاع الاقتصادي خارج المحروقات من خلال السعي إلى الحفاظ على أداة الإنتاج وتنويع النسيج الصناعي، وفي إطار هذه الإستراتيجية تولت الدولة بعث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية، وأضحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية، على غرار الكيمياء والبتروكيمياء والصناعات الكهربائية والحديد والصلب والتعدين والصناعة الغذائية، وفي الأخير، الصناعة التحويلية، كل هذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي من 10514 ألف عامل سنة 2007 إلى 12 117 عامل مع نهاية 2016 كما يبينه لنا الجدول السابق²⁵.

جدول رقم (11) يوضح: نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2007-2016.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات	1.5%	1.6%	1.6%	1.8%	2%
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات	2.2%	2.5%	3.5%	4.7%	4.1%

المصدر²⁶: قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، 2008، ص 93.

الجزائر سجلت مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث سجلت نسباً تتراوح بين 2.1% و 7.4% لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2009، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الاستراتيجي الهام والأساسي في التنمية الاقتصادية ومواجهة البطالة وخلق الثروة والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي²⁷.

4.3. الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآلية الجديدة لتطوير وتنويع الاقتصاديات خارج الربع خصوصاً النامية منها، وفي هذا الاتجاه توالى القوانين الهادفة إلى تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من القوانين والأوامر على رأسها الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، ويلى القانون المعدل والمتمم رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 والذي تم بموجبه تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمار، وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار والموضوع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، إضافة إلى هذا تم بموجب هذا القانون إنشاء صندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل المزايا الممنوحة للاستثمار، وينص القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى ما سبق على تأسيس هيكل ومراكز خاصة هدفها تسهيل إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم

²⁵ الجريدة الرسمية، الصادر في أوت 2001، العدد 47، ص 04.

²⁶ قوريش نصيرة، 2008، أبعاد وتوجهات إعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، ص 93.

²⁷ يوسف قريشي، محمد قوجيل، 2015، سياسة دعم المقاولات في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، ص 158.

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل _____ ص ص. (225-211)

ومتابعة المؤسسات، ومن بين هذه الوكالات نجد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، بالإضافة إلى استحداث مجموعة من حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات²⁸.

وبالرغم من هذه الجهود والإمكانيات الكبيرة التي وضعتها الدولة في هذا الإطار، إلا أن التجربة أظهرت الفارق الكبير بين الأهداف المسطرة من وراء هذه البرامج والنتائج المحصلة، حيث كشف خبراء اقتصاديون بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية 2013 الذي ينظم على مستوى أزيد من 130 دولة حول العالم منها الجزائر أن هذه الأخيرة خسرت رهان إنشاء 02 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي أعلنته قبل عشر سنوات²⁹، ويعتبر نشر روح المقاولاتية بين الشباب خصوصا خرجي الجامعات والمعاهد الخطوة الأولى لتحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في القضاء على البطالة وإنشاء قاعدة صناعية متينة تساهم في تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

5.3. الاهتمام بتطوير الطاقات المتجددة: لقد عملت الجزائر منذ مدة على دعم وتطوير الطاقات البديلة لكونها الملاذ والمخرج الذي سيكون بديلا للطاقات

غير المتجددة.

جدول رقم (12) يوضح: استعمالات تكنولوجيا الطاقة الشمسية في الجزائر.

المجال الحراري	المجال الحراري
-تسخين الماء الصحي	-الكهرباء العمومية والسكنات
-تصفية المياه	-الإنتاج الفوتوفولطي
-التركيز والتجفيف الشمسي	-الضخ بواسطة الأشعة الفوتوفولطية
-الإنتاج في مجال التجفيف الشمسي	-المحطات الكهربائية الفوتوفولطية

المصدر³⁰: شريف عمر، استخدام الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2006-2007، ص 2.

إن كلفة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تسير نحو الانخفاض تدريجيا، حتى أنها وفي بعض الأحيان واعتمادا على المكان تكون التكلفة أقل من تكلفة توليد الكهرباء من المصادر التقليدية فعلى سبيل المثال نجد أن كلفة توليد الكهرباء من الخلايا الضوئية، كانت محدود دولار لكل كيلو واط/ساعة في 1980 وهي الآن محدود (20 - 30 سنتا) لكل كيلو واط/ساعة؛ كما أن إمدادات النفط والغاز والفحم، وكل مصادر الطاقة التقليدية من المرجح أنها ستزول يوما ما ولكن إذا قمنا بإنشاء بنية تحتية لتوليد الطاقة من المصادر المتجددة باستطاعتنا الاعتماد على طاقة جديدة لا نهاية لها.

جدول رقم (13) يوضح: مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030.

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية احتمالية	12000 ميغاواط منها 10000 موجهة للسوق الوطنية
تركيبها			تصديرها يقارب 2000 ميغاواط	2000 مخصصة للتصدير

المصدر³¹: بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و21 نوفمبر 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 8.

الخاتمة:

لقد ألقى التدهور السريع الأخير لأسعار النفط منذ النصف الثاني من عام 2014 بظلاله على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات المحلية على حد سواء، حيث بلغ سعر برميل النفط الخام برنت نحو 110 دولار في النصف الأول من 2014، ثم تهاوى ليصل دون 30 دولار سنة 2016، وما لا شك فيه أن انخفاض أسعار البترول سوف يكون له تبعات سلبية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بإعتباره العمود الفقري لهاته الاقتصاديات، على غرار الاقتصاد الجزائري، ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن القطاعات المقترحة التي ستنهض بالاقتصاد الوطني لتكون بديلا لقطاع المحروقات لم تثبت نجاعتها لحد الآن وذلك أن مثل هكذا خطة تحتاج إلى وقت وعقلانية في التطبيق لتثبت وجودها على أرض الواقع وتساهم في النمو الاقتصادي لذلك فإن الفرضية الرئيسية للدراسة في جزءها الثاني صحيحة على المدى الطويل .

كما أن الجزء الأول من الفرضية صحيح لأنه حسب مخرجات الدراسة كل المتغيرات الاقتصادية الكلية تتأثر سلبيا بانخفاض أسعار البترول نتيجة ارتباطها المباشر والطردى بعائداته.

وكذلك من بين النتائج المهمة لمتحصل عليها من خلال هذه الورقة البحثية نجد:

- إن العوامل الاقتصادية ليست كافية لتفسير أسباب انخيار أسعار النفط بل هناك عوامل جيوسياسية تؤثر في أسعاره في أسواق النفط العالمية.

²⁸صباغ رفيقة، نوفمبر 2018، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البروتية، المؤتمر الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائري، جامعة البليدة 2، ص-ص 9-11.

²⁹مخضار سليم، 2012، دراسة تحليلية لمنافسة القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص176.

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل _____ ص ص. (211-225)

- تسبب الاعتماد المفرط على النفط في الاقتصاد الجزائري في تسجيل عجز في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية كالمالية العامة والميزان التجاري وتآكل موجودات صندوق ضبط الإيرادات، كل ذلك بسبب تدهور إيرادات قطاع المحروقات الذي يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط في ظل الوتيرة المتزايدة للنفقات وحجم الواردات.
 - مصدر الدخل الرئيسي للاقتصاد الجزائري هو قطاع المحروقات.
 - هناك محاولات البحث عن مصادر إيرادات للاقتصاد الجزائري من قطاعات مختلفة.
 - لقطاعات الاقتصاد الجزائري طاقات كامنة مهمة تحتاج تفعيل والاستغلال العقلاني.
 - قطاعات الاقتصاد الجزائري لاتزال متعثرة ومعطلة ومخرجاتها بعيدة عن المستوى المأمول والمطلوب.
- التوصيات:** وبناء على معالجة الموضوع والنتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:
- على الجزائر أن تشدد الرقابة وتعمل على تحسين صورتها التي ترجع إلى عدم الاستقرار في القوانين والتشريعات إضافة إلى البيروقراطية، كمحاولة لاجتذاب الاستثمارات بعيدا عن قطاع المحروقات الذي يشكل الحصة الأكبر في حجم الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر؛
 - ضرورة القيام بتشخيص دقيق وشامل ودوري لكل قطاع إقتصادي لتوفير معطيات وإحصائيات حقيقية تبنى عليها إتخاذ القرارات والتوجهات وبرامج الإصلاح؛
 - العمل على الإصلاح الاقتصادي لتعزيز تنوع مصادر الدخل في ظل التعامل مع قضية تطوير القطاعات غير النفطية باعتبارها أولوية إستراتيجية، لبناء اقتصاد متنوع ومستدام ذو قيمة مضافة؛
 - ترتيب وإحترام الأولويات مع السهر على التنسيق و التوازن بين القطاعات في كل المناطق؛
 - ضرورة سعي الجزائر نحو انتهاز سياسات التنوع الاقتصادي بهدف تنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها كالقطاع الفلاحي، السياحي والخدمي بشكل أحص بابتكار خدمات جديدة متطورة خارج القطاع النفطي وذلك لتخفيض الاعتماد على النفط لتجنب الصدمات، خصوصا لما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية، وحتى تتشارك مع قطاع المحروقات بشكل أكبر في نصيب العوائد؛
 - التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية وترشيد الإنفاق الحكومي بشكل حاد وفعال، مع ضرورة العمل على محاربة التبذير والفساد.

المصادر والمراجع:

- 1- فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، 2016، تقلبات أسعار النفط: أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03، السداسي الثاني ، ص-ص 21-22.
- 2- جهاد عودة، 2014، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، المكتب العربي للمعارف، مصر، ص 87.
- 3- سعيدي فاطمة الزهراء، يومي 7-8 أكتوبر 2015، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990-2015) وأهم العوامل المؤثرة فيها، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول حول انعكاسات انخيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له -المخاطر والحلول-، جامعة المدية، الجزائر، ص 10.
- 4- Thomas L. Friedman October, 14, 2014 , a Pump War? New York Times, USA.
- 5- محمد الرميحي، أوام أسباب انخفاض أسعار النفط، العربية.نت، مقال منشور بتاريخ 2014/12/30 على الموقع le visité <http://www.alarabiya.net/ar/politics/2014/12/20html>.05.06.2019.
- 6- محمد ختناوي، 2010، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار النفائس، لبنان، ص 91.
- 7- مراس محمد، 2012، الأثر المباشر وغير المباشر للجباية البترولية والعادية على نمو الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا-جامعة حسيبة بن بوعلي-، العدد 10، ص 153.
- 8- بوريش أحمد، 7-8 أبريل 2015، تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الحاجيات الدولية، جامعة سطيف، ص 07.
- 9- هاشم جمال، 2015، السوق البترولية العالمية وانعكاسها على الجزائر، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، ص 24.
- 10- مصطفى بن ساحة، 2015، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، ص 28.
- 11- أمين جميل، 3 نوفمبر 2017، وسط تفاؤل بارتفاع أسعار النفط: توقعات بارتفاع إنتاج النفط والغاز الجزائري www.eldjazaironline.net visite le 06.06.2019.,

أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط، الواقع ومبادرات الحل _____ ص ص. (211-225)

- 12- شليحي الطاهر، 2016، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول-حالة الجزائر 2000-2016-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، ص 39.
- 13- قروود علي، كزيز نسرين، مرغاد سناء، ديسمبر 2017، انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة-دراسة حالة السعودية والجزائر-، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، خنشلة، العدد الثاني، ص 211.
- 14- محمد عليا، 25 سبتمبر 2018، حتى لو تجاوزت 90 دولار للبرميل: الجزائر لن تستفيد كثيرا من ارتفاع أسعار النفط، www.tsa-algerie.com, visité le 06.06.2018.
- 15- فوكة فاطمة، بوفليح نبيل، 2017، انعكاسات الأزمة النفطية لـ 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الإيرادات، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11، ص 157.
- 16- كامل الشيرازي، تاكل صندوق ضبط الإيرادات لحماية 2018، www.echoroukonline.com visite le 03.06.2019.
- 17- التقرير السنوي لبنك الجزائر، نوفمبر 2016، التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 63.
- 18- بودبويدة زهرة، بوعصيدة محمد، جانفي 2018، دراسة تحليلية لمصادر واستخدامات الناتج الداخلي (PIB) وارتباطه بقطاع المحروقات للفترة (2001-2015)، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، ص-ص 138-139.
- 19- القانون 8-16 المؤرخ في 3 أوت 2008: المتضمن للتوجيه الفلاحي حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي، الجريدة الرسمية، العدد 46 الصادر في 08 أوت 2008، ص 06.
- 20- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، مخطط الفلاحة 2019، 2019. 09.06.2019. www.minagri.dz, visite le 09.06.2019.
- 21- الجزائر حققت 70 بالمئة من أمنها الغذائي، www.elmihwar.com visité le 09.06.2019.
- 22- صورية مساني، 2018، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، ص 230.
- 23- إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية للسنوات 2008 إلى 2015.
- 24- Projet de programme , juin 1962, pour la réalisation de la révolution démocratique populaire-adoptée à l'unanimité par le C.N.R.A ,Tripoli .
- 25- الجريدة الرسمية، الصادر في أوت 2001، العدد 47، ص 04.
- 26- قوريش نصيرة، 2008، أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، ص 93.
- 27- يوسف قريشي، محمد قوجيل، 2015، سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، ص 158.
- 28- صباغ رفيقة، نوفمبر 2018، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية، المؤتمر الدولي إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائري، جامعة البليدة 2، ص-ص 9-11.
- 29- مخضار سليم، 2012، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 176.
- 30- شريف عمر، 2007، استخدام الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة: حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، ص 2.
- 31- بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان ناريمان، 20-21 نوفمبر 2012، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 8.